Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 1-16
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.1

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of financial depth indicators in dealing with inflation, Iraq as a model for the period (2001-2020)

Muhammad Jassim Muhammad Al-Khafaji*, Abdullah Khader Abtan Sabawi
College of Administration and Economics, University of Mosul

Keywords:
Inflation, financial depth, money supply

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 28 Mar. 2023
Accepted 25 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Muhammad Jassim Muhammad Al-Khafaji
College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract: The research aims to demonstrate the impact and role of financial depth indicators in addressing the problem of inflation in Iraq and to indicate the direction of the relationship between financial depth indicators and inflation, as the model has been estimated ARDL data based on the Eviews-12 statistical program, as the broad money supply is one of the most important indicators that can be relied upon in the future in dealing with inflation and reaching low or economically acceptable levels.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 1-16
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.1

أثر مؤشرات العمق المالي في معالجة التضخم العراق أنموذجاً للفترة (2001-2020)

محمد جاسم محمد الخفاجي **عبدالله خضر عبطان السبعاوي**
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر ودور مؤشرات العمق المالي في معالجة مشكلة التضخم في العراق وبيان اتجاه العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والتضخم إذ تم تقدير الأنموذج ARDL للبيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews-12 إذ يعد عرض النقد الواسع من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في معالجة التضخم والوصول إلى مستويات منخفضة أو مقبولة اقتصادياً.

الكلمات المفتاحية: التضخم، العمق المالي، عرض النقد.

المقدمة

يكون للقطاع المصرفي دور كبير في النشاط الاقتصادي ولاسيَّما في الدول النامية، إذ يُعد القناة الرئيسة لتدفق رأس المال، وكما يقوم بدور الوسيط المالي بين جمهور المقرضين والمقترضين، فمن خلاله يتم تجميع المدخرات وتوجهيها نحو الاستثمار في المشروعات الاقتصادية المختلفة وبما يتفق مع سياسة الدولة الانتمائية، وإن التطور في الجهاز المصرفي وما نجم عنه من وجود مؤشرات العمق المالي والكفاءة المالية في تزايد من الاعتماد على النظام المالي والتوظيفات المالية وبسبب ذلك تجاوز التوسع في السوق المالي إلى حد كبير وتزايد الأهمية الاقتصادية لدراسة مؤشرات العمق المالي.

يمتاز النظام المالي بزيادة قدرته على خلق وابتكار مصادر تمويل جديدة تتناسب مع حجم الاحتياجات المالية والتمويلية والادخارية للمجتمع؛ تساهم في معالجة التضخم ويُعَدُّ التقليل من التضخم من الأسباب المشجعة لجذب الاستثمارات المحلية والأَجنبيَّة ويعمل كذلك على توفير الأمان ممَّا يطور من الجهاز المالي ويزيد مدخراته من الودائع المالية والمصرفية وكما يساهم في الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص؛ إذ توصل إلى مستويات منخفضة من التضخم على توفير قنوات ادخارية واستثمارية جاذبة للمدخرات المالية المحلية والأَجنبيَّة فقد تمكنت العديد من الدول من زيادة مستويات العمق المالي من خلال تخفيض التضخم أو الوصول إلى مستويات مقبولة ويعد التضخم أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وكذلك يعمل على تحسين بيئة العمل وزيادة كفاءة الأَسواق المالية التي تؤدي إلى أَحداث متسارعة في التطور المالي ومن ثُمَّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث: بالرغم من الأهمية القصوى التي يشغلها العمق المالي إلَّا أَنَّ الرؤية لم تكن واضحة لبيان أثر العمق المالي في معالجة مشكلة التضخم؛ لذا فإنَّ هذا البحث سيأخذ موضوع المشكلة الجدلية السببية بين مؤشرات العمق المالي في معالجة مشكلة التضخم واستنادا إلى الأهمية التي تحتلها المصارف المالية وتحقيق الاستقرار في جذب الاستثمارات المالية والتنوع في توزيع الأَموال في مجالات عدة لتحقيق التخصيص، ويمكن طرح الأسئلة الآتية:

- ما هو حجم تأثير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في معالجة التضخم والعكس صحيح؟
- ما هو حجم تأثير عرض النقود بمعناة الواسع في معالجة التضخم والعكس صحيح؟

❖ ما هو حجم تأثير الودائع المصرفية في معالجة التضخم والعكس صحيح؟

أهمية البحث: تظهر مبررات البحث من الأهمية المتزايدة للجهاز المصرفي والدور الذي يؤدِّيه في تعزيز فرص الاستثمارات وتنويع الاستعمالات للأَسواق المالية وتمويل أنشطة الاقتصاد المختلفة إذ تتمثل البحث في عدة جوانب يمكن أَن نذكر أَبرزها بالنقاط الآتية:

❖ أهمية الدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي متمثل في تخفيض التضخم.

❖ أهمية مؤشرات العمق المالي في سوق الأَموال من أَجل حشد الفوائض المالية.

هدف البحث:

هدف البحث إلى بيان أثر مؤشرات العمق المالي المتمثلة (عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الناتج المحلي الإجمالي، الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي) في معالجة مشكلة التضخم والوصول إلى مستويات مقبولة للتضخم.

فرضية البحث: تنطلق البحث من فرضية مفادها هناك علاقة تبادلية جدلية بين متغيرات العمق المالي ممثلا بمؤشراته (عرض النقد بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الناتج المحلي الإجمالي، الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي) بمعدل التضخم.

المبحث الأول

(التضخم الاقتصادي)

يُعد التضخم من أبرز الظواهر والمشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تواجه مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي السائد ونظراً لأهمية هذه المشكلة فقد اختلف الكُتاب والباحثون في إعطاء مفهوم واضح عن التضخم، فلكل منهم رأي مختلف ومغاير في تفسير هذه الظاهرة، ويمكن عرض البعض من المفاهيم المفسرة للتضخم كما يأتي:

أولاً. مفاهيم التضخم: التضخم: يعرف على أنه هو الارتفاع المستمر في أَسعار المنتجات لمُدَّة طويلة نسبياً ومن ثُمَّ فإنَّ التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود، فهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأَسعار، وكذلك هو انخفاض القوة الشرائية في قيمة النقود (الأمين، 2002، 209).

كما يعرف التضخم بأنه الزيادة في المستوى العام للأَسعار المرتبطة بالزيادة الحاصلة في حجم المعروض النقدي وانخفاض قيمة العملة (oner, 2010: 6). والسبب؛ لأَنَّه يساهم بتوضيح كمية العرض من السلع والخدمات، سواء أكانت مستوردة أم منتجة محلياً.

وكذلك يمكن تعريفة هو حركة متصاعدة للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن القدرة الشرائية (Basu, 2011: 5).

وإن للتضخم تأثير في الاقتصاد؛ إذ يُعَدُّ من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار الاقتصادي ويتم ذلك من خلال التأثير في ميزان المدفوعات، كما يؤدي التضخم إلى عدم استقرار مستويات الأَسعار فهذا بدوره يؤثر في الادخار والسبب في ذلك هو عدم ثقة الأَفراد في تقلب مستويات الأَسعار ممَّا يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، ممَّا يؤدي هذا إلى حدوث اختلال يكون سببا في عدم استقرار الأَسعار. وكما يُعَدُّ معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضاً قدر الإمكان أو مستهدفاً (مسيطر علية) وذلك بسبب وصفه مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد.

ثانياً. أبرز أسباب التضخم: يعتمد ظهور ظاهرة التضخم على العديد من الأسباب من أَبرزها: (شانشان وآخرون، 2019، 15-17)

1. **ارتفاع النفقات الاستثمارية والاستهلاكية**: هي الزيادة التي تظهر في النفقات الكلية عن المستوى الكامل للاستعمال، وتعكس الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل، فينتج التضخم عن تلك الزيادة، بسبب ارتفاع النفقات الكلية مع عدم زيادة السلع المعروضة، أي يوجد فائض في الطلب يقابله عرض ثابت من المنتجات والخدمات، وإذ ما ارتفع حجم الإنفاق العام ارتفاع يفوق ارتفاع المنتجات والثروات الكلية الموجودة في المجتمع مع فرض الوصل إلى حالة التشغيل الأمثل فإنه سيؤدي إلى التضخم.
2. **عجز الموازنة العامة:** يحدث التضخم نتيجة زيادة النفقات العامة التشغيلية مقارنةً بالإيرادات العامة، وتُعد من الأساليب التي تعتمد عليها الحكومات.
3. **قلة العناصر الإنتاجية:** ويُقصد بها انخفاض في عدد العمال أو المواد، وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى التي تؤثر في العملية الإنتاجية بشكل عام، وتؤدي إلى ظهور التضخم؛ ويظهر التضخم نتيجةً لانخفاض العرض وارتفاع الأسعار.
4. **انخفاض رأس المال العيني:** إن سبب ظهور نقص في رأس المال المستخدم في مستوى التشغيل، يؤدي إلى عدم مرونة الإنتاج؛ مما ينتج عنه اتساع الفجوة بين النقود المعروضة والنقود المتداولة من المنتجات والخدمات، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم.
5. **التوسع في فتح الاعتمادات من المصارف:** نتيجة رغبة الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، تقوم بتشجيع المصارف على فتح العمليات الائتمانية وتخفيض سعر الفائدة بهدف جذب المنتجين وأصحاب الأعمال لتنفيذ ما ترغب فيه ممَّا يزيد استثماراتهم ويصير هذه الاستثمارات مرتفعا من حيث الطلب على المنتجات الحقيقية الموجودة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار كمنبه لظاهرة تضخمية حلت بالمجتمع.
6. **قلة العرض الكلي يقود نحو التضخم:** تحديد مستوى العرض الكلي عند التشغيل الكامل.

ثالثاً. الآثار الجانبية للتضخم: هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم أَبرزها: (Cardoso, 1992: 10)

1. ينتج عن التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار، إن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة مما يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيلجأ الأفراد إلى تحويل ما لديهم من أرصدة نقدية إلى ذهب أو إلى سلع معمرة وعقارات.
2. يؤدي التضخم إلى اختلال في ميزان المدفوعات، نتيجة زيادة قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات.
3. يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي وليس النشاطات الرئيسة.
4. نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى إرباك في تنفيذ المشروعات واستحالت تحديد تكاليف إنشائها.
5. ينتج عن التضخم ظلم اجتماعي، فهو يؤثر في أَصحاب الدخول الثابتة، ويستفيد منه أصحاب الدخول المتغيرة.
6. يمكن للتضخم أن يخلق موجه من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي، فهو يعيق التوزيع العادل للدخول والثروات.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.1

المبحث الثاني
(العمق المالي)

إن للجهاز المصرفي وظائف مالية ونقدية لابد منها في الاقتصاد المعاصر وهي متنوعة ولا غنى عنها متضمنة في حركة الاقتصاد بأكمله، فعندما تبتعد المصارف عن معايير الأداء السليم تصير سبباً للاضطراب وربَّما أزمات شاملة، وفي الدول النامية أن لم توظف جيدًا لخدمة النهوض الاقتصاد تكون ميدانا لهدر الموار وإضاعة الفرص، ومن الأوجه الواضحة لها التنافس الملحوظ أو المحتمل بين الائتمان والأنشطة الأُخرى، وتزاحم كثير من المصارف على سوق ضيقة تقيدها الودائع المتاحة.

أولاً. مفاهيم العمق المالي: هو تقديم الخدمات المالية واستعمالها من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويمكن الاستفادة من الخدمات المالية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يمكن للعمق المالي أن يحقق للمدخرين الاستثمار في مجموعات متنوعة من الأصول عالية الجودة، إذ يسمح للمقترضين بالاستفادة من مجموعة واسعة من خدمات التمويل (طرشي ونبيل، 2017: 42).

كما يقصد بالعمق المالي توريد الأموال المتاحة للحكومة والقطاع الخاص في الأسواق الناشئة. كما يتطلب الاستثمار في سوق ناشئة خبرة أكثر بكثير من الاستثمار في سوق متقدم. إذ يتطلب معرفة المخاطر السياسية، ومخاطر سعر الصرف، ودرجة وشكل الفساد المؤسسي والقضائي والحكومي. التقسيم هو سمة سائدة في الأسواق الناشئة. نشير إلى مجموعة صغيرة من المستثمرين الذين لديهم الخبرة الاستثمارية في هذه الأسواق كمتخصصين. إن العمق المالي لبلد ما مقيد بالسيولة التي يتحكم بها هؤلاء المتخصصون (Caballero, Krishnamurthy, 2004: 6).

كما يعرف العمق المالي أيضًا بأنه زيادة في حجم النظام المالي ودورة وانتشاره في الاقتصاد من منظور السياسة النقدية، كما يتسم بتنويع محافظ الشركات والأسر بأهمية خاصة، ولهذا يمكن القول إن العمق المالي يعني أن الاقتصاد لديه حجم كاف من الأموال والمؤسسات والأوراق المالية، ممَّا يوفر ظروفاً أكثر ملائمة للنمو الاقتصادي طويل الأجل، كما يعكس للاقتصاد درجة تعرضه للأدوات والعلاقات المالية ودرجة تشبعه بهذه الأدوات والمؤسسات المالية، إذ هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة العمق المالي وتتمثل في ظهور مستثمرين جدد، يمكن لهم استعمال المشتقات المالية، والعقود الآجلة والخيارات ومقايضات أسعار الفائدة، وزيادة إجمالي الأصول المالية بشكل سريع للغاية، وزيادة توافرها الائتمان المصرفي وعوامل أُخرى (Hodan, 2020: 3).

ثانياً. أهمية العمق المالي: يمكن أن تتمثل أهمية العمق المالي بالآتي: (طرشي، وآخرون 2019: 114)

1. التبادل الفعال للسلع والخدمات، وذلك من خلال تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
2. العقلانية في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالادخار والاستثمار، فالعمق المالي في حد ذاته يعتمد إلى حد ما على رغبة مالكي الثروة في توظيف مدخراتهم في الوسائط المالية (مثل الودائع المصرفية)، أو امتلاك الأسهم والسندات.
3. التغطية الجيدة للمخاطر، من خلال خلق تشكيلة واسعة من الأصول، أي التنويع وتقليل مخاطر السيولة، إذ يقوم القطاع المالي بخلق تشكيلة واسعة من الموجودات التي تكمن توزيع المخاطر (التغطية أو التنوع).

4. تدني حالات عدم تماثل المعلومات، إن استعمال التكنولوجيا في معالجة ونشر المعلومات وسن القواعد التي تؤدي إلى التنظيم الجيد للقطاع المالي، وتنظيم القوانين الكفؤة لعمل الشركات والأَسواق وخلق مؤسسات جديدة (مثل وكالات التقييم الائتماني) كل ذلك يسهم في إزالة مشكلة عدم تماثل المعلومات.
5. تزايد رأس المال الذي تفرضه المؤسسات المالية الخاصة للقطاع الخاص بدلاً عن الإقراض الحكومي المباشر.
6. تحسين القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار وكذلك من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية.
7. تزايد نسبة السكان الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية.

ثالثاً. المؤشرات المفسرة للعمق المالي أنموذج البحث:

1. عرض النقود: يقصد بعرض النقد بأنه مجموعة من وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معنية أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتمثلة في التداول التي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة وقد أخذ مفهوم عرض النقد حيزًا واسعًا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائها تأثير النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي (احميد، 2019: 3).

وكذلك هو أي شيء يلقى قبولاً عاماً بين أَفراد المجتمع، ويتم استعماله أَداة لسداد ائتمان السلع والخدمات التي يقوم الأَفراد بشرائها، أو لسداد التزاماتهم المالية. (السمهوري، 2012: 30)

2. الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص: يُعَدُّ الائتمان المصرفي من أَبرز أنماط الائتمان، إذ يظهر كنتيجة طبيعية لنشأة المصارف التجارية كمؤسسات مالية وسيطة بين أَصحاب الأَموال الفائضة (المكتنزون) من جهة وبين من لديهم القدرة على إدارة مشاريع استثمارية (المستثمرون) (عبدالحميد، 2009: 143).

وتصنف وفقاً لعدة معايير حسب الغرض منها (الائتمان الاستثماري، الائتمان الإنتاجي، الائتمان التجاري، الائتمان الاستهلاكي) أو حسب الأَجل (ائتمان قصير، متوسط، طويل الأَجل) ضمان الدين (ائتمان شخصي، وائتمان عيني)، فهناك نوعين من الائتمان (صبرى، 2015: 49).

أ. **الائتمان العام: إذ** يمثل هذا الائتمان في جميع الديون الخاصة بالأَشخاص العامة كالدولة والمحافظات وجميع الوحدات الإداريَّة الممثلة للدولة وتتوقف قدرة الأَشخاص العامة في الحصول على الائتمان على القدرة المالية لأَفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية من جهة ومدى ثقة المجتمع في الحكومة من جهة أُخرى.

ب. **الائتمان الخاص:** يتمثل في جميع الديون المتعلقة بأَشخاص القانون الخاص كالأَفراد الطبيعيين، كما يتوقف على تلقي الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانح الائتمان الَّتي غالبًا ما يأتي من الإيرادات المستقبلية المتوقع الحصول تحقيقها ومن ثم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلول أَجله.

3- الودائع المصرفية: يمكن إطلاق مفهوم الودائع أو الوديعة، الَّتي تعني بالمفهوم اللغوي هي إيداع شيء لدى شخص آخر لمدة زمنية معينة على أن يتعهد هذا الشخص برد الوديعة خلال المُدَّة المحددة (سمحان، 1997: 55).

فمن الناحية الاقتصادية، الإيداع يطلق على مظاهر وأشكال متعددة، إذ تمثل الودائع من أَبرز مصادر التمويل في المصارف، ويعتمد عليها في عملية الإقراض أساساً وعملية تحصيل الأموال (الزيدانين، 1999: 130).

ومن ثُمَّ فإنَّ عملية إيداع النقود في المصارف التقليدية تختص بمكونات ربوية أثناء قيامها

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.1

بتلك العملية المصرفية التي قد تكون تلك الفائدة غاية أَساسيَّة للمودع فضلًا عن حفظ نقوده من الضياع والتلف، ومن ثُمَّ هناك الكثير من العملاء من يستثمر في صناديق الإيداع مشترطين في عقد الوديعة النقدية أن يكون الإيداع بفائدة يتفق عليها بين العميل والبنك. ويستفيد البنك بأن تمثل الودائع مورداً مهماً لاستثماراته وتنفيذ عملية الائتمان المصرفي، وكذلك إقراض الغير ويمكن الإشارة في هذا الجانب أن الوديعة المصرفية تتميز بخاصية جوهرية هي أن البنك يكتسب ملكية النقود المودعة ويكون له حق التصرف فيها لحاجات نشاطه الخاص، على أن يلتزم برد مبلغ مماثل إلى الودائع (بوغمار، 2016: 66-67).

المبحث الثالث

وصف منهجية التقدير والتحليل

أولاً. أنموذج البحث:

إن الأنموذج الاقتصادي القياسي بصيغته العامة والمطلوب تقديره وتحليله في هذا البحث يأخذ الشكل الآتي:

$$CPI_t = F(PC_t, M2_t, TBD_t) + V_t \quad ; t=1,2,\ldots,31 \quad \ldots\ldots\ldots$$

إذ إن:

CPI_t: المتغير التابع الأَوَّل ويمثل معدل التضخم (الرقم القياسي لأَسعار المستهلك) Consumer Price Index (%)

PC_t: المتغير المستقل الأَوَّل ويمثل نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي Private Credit (%)

$M2_t$: المتغير المستقل الثاني ويمثل نسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي Broad Money (%)

TBD_t : المتغير المستقل الثالث ويمثل نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) Total Bank Deposits

V_t: المتغير العشوائي أو حد الخطأ.

ثانياً. الاختبارات التشخيصية للأنموذج:

1. **اختبار استقرارية متغيرات الأُنموذج:** يبين الجدول رقم (1) نتائج استعمال اختبار (ADF) لسكون أو استقرارية متغيرات الأُنموذج خلال المدة (2001-2020).

الجدول (1): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات أُنموذج التضخم للعراق خلال المدة (2001-2020)

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
CPI_t	-3.211**	-3.737**		
	(0.035)	(0.049)		
PC_t	$-0.738^{n.s}$	$-1.782^{n.s}$	-4.331***	-4.218**
	(0.814)	(0.673)	(0.004)	(0.019)
	0.552**	-4.771***		

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.1

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	**Inter. & Trend**	**Intercept**	**Inter. & Trend**
$M2_t$	(0.043)	(0.009)		
TBD_t	$-1.792^{n.s}$	$-0.802^{n.s}$	-3.040*	-3.494*
	(0.372)	(0.947)	(0.050)	(0.070)

مخرجات البرنامج Eviews-12 اعتمادًا على بيانات البحث.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (1) أن متغيرات أُنموذجي التضخم (معدل التضخم، وعرض النقد الواسع) كانت مستقرة بالمستوى، أي أن درجة تكامل كل منها هي الصفر I(0). بينما كان كلاً من متغيري (الائتمان المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية) كانا غير مستقرين بالمستوى ولكنهما استقرا عند الفرق الأوَّل لكل منهما، أي أن درجة تكامل كل منها هي الواحد I(1). وبذلك تتحقق شروط بناء أُنموذج (ARDL)

2. تحديد أَفضل رتبة للإبطاء من خلال أُنموذج (VAR): يوضح الجدول رقم (2) معايير المعلومات لاختيار أفضل فجوة إبطاء لأنموذج التضخم وهي: احصاءة اختبار نسبة إمكان المعدل التعاقبي (LR)، خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، معيار أكايكي للمعلومات (AIC)، معيار شوارتز (SC)، معيار هنان – كوين للمعلومات (HQ).

الجدول (2): تحديد أَفضل رتبة للإبطاء لأُنموذج التضخم للعراق خلال المدة (2001-2020) وفقاً لتحليل (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CPI_t PC_t $M2_t$ TBD_t
Exogenous variables: C
Sample: 2001 2020
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-222.6138	NA	4454765.	26.66045	26.85650	26.67994
1	-176.6391	64.90553*	140660.1	23.13401	24.11426	23.23145
2	-159.7677	15.87896	190862.5	23.03149	24.79594	23.20688
3	-112.4859	22.25027	20779.73*	19.35128*	21.89993*	19.60462*

* denotes the optimal Lag length of the variable

مخرجات البرنامج Eviews-12 اعتمادًا على بيانات البحث.

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن أفضل فجوة إبطاء لأنموذج التضخم هي ثلاث حسب معايير المعلومات(FPE, AIC, SC, HQ) ، وفجوة إبطاء واحدة وفق معيار المعلومات (LR)، واستناداً إلى ذلك فإن أفضل فجوة إبطاء فجوة لغرض تقدير أُنموذج (ARDL) وإجراء التكامل المشترك بين مؤشرات العمق المالي والتضخم هي الفجوة الثالثة (t-3).

3. تقدير أُنموذج (ARDL): لاحظنا ممَّا سبق وبناءً على كون أن جميع متغيرات أُنموذج التضخم للعراق كانت ساكنة بالمستوى أو بعد أخذ الفرق الأوَّل، عليه فإنَّه تم تقدير (192) أُنموذج ARDL

للبيانات، واعتماداً على افضل فجوة للإبطاء تبين أن افضل رتبة للأنموذج ستكون هي الفرق الثالث لمتغير معدل التضخم (CPI_t)، الفرق الأوَّل لنسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي (PC_t)، الفرق الثاني لنسبة العرض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي ($M2_t$)، الفرق صفر لنسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (TBD_t)، وتأكيداً على ذلك فإن هذا الأُنموذج يحقق أقل قيمة لمعيار (AIC) والمساوية ل (8.168) من بين النماذج الأُخرى.

4. **تقدير علاقة الآجل الطويل:** يعرض الجدول رقم (3) نتائج تقدير الأُنموذج القياسي ARDL(3,1,2,0) الذي يبين أثر مؤشرات العمق المالي في التضخم للعراق في الأَجل الطويل.

الجدول (3): نتائج تقدير علاقة الأَجل الطويل بين مؤشرات العمق المالي والتضخم للعراق خلال المدة (2001-2020)

ARDL Long Run Form
Dependent Variable: CPI_t
Selected Model: ARDL (3, 1, 2, 0)
Sample: 2001 2020

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	83.9677	18.8722	4.4493**	0.003
PC_t	14.5453	2.8374	5.1263**	0.001
$M2_t$	-4.9068	0.8936	-5.4907**	0.001
TBD_t	1.4322	0.2365	6.0557**	0.001
R-squared	0.8046	Mean dependent var.		6.8414
Adjusted R-squar.	0.5534	S.D. dependent var.		18.6056
S.E. of regression	12.4336	Akaike info criterion		8.1678
Sum squared resid.	1082.168	Schwarz criterion		8.6580
F-Stat.	3.2030*	Hannan-Quinn criter.		8.2166
Sig. (F-Stat)	0.049	Durbin-Watson stat		2.3473

** significant at 1% level
* significant at 5% level

مخرجات البرنامج Eviews-12 اعتمادًا على بيانات البحث

يتبين من الجدول رقم (3) أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:

$$\widehat{CPI}_t = 83.9677 + 14.5453PC_t - 4.9068M2_t + 1.4322TBD_t$$

كما يتبين أن أنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction) سيأخذ الشكل الآتي:

$$EC_t = CPI_t - (14.5453PC_t - 4.9068M2_t + 1.4322TBD_t)$$

يتبيَّن من الجدول رقم (3) الآتي:

❖ **الائتمان المصرفي:** بالاعتماد على قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والمساوية لـ (5.1263) وقيمته الاحتمالية (0.001) والَّتي هي أقل من المستوى (1%) فهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي موجب للائتمان المصرفي في التضخم في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك عند زيادة

نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الأجل الطويل بـ (14.54%) بافتراض ثبات كل من عرض النقد الواسع والودائع المصرفية عند مستويات معينة. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية، إذ أن زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية ممَّا يؤدي الارتفاع العام بالأَسعار ممَّا يؤدي إلى ارتفاع حجم التضخم ولاسيَّما في الدول التي تتميز بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لديها كما هو الحال بالعراق.

- **عرض النقد الواسع:** بالاعتماد على قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والمساوية لـ (-5.4907) وقيمته الاحتمالية (0.001) التي هي اقل من المستوى (1%)، فهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي سالب لعرض النقد الواسع في التضخم في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، ويوضح ذلك أنه عند زيادة نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإنَّ ذلك يؤدي إلى تراجع معدل التضخم في الأَجل الطويل بـ (4.91%) بافتراض ثبات كل من الائتمان المصرفي والودائع المصرفية عند مستويات معينة. وهذه النتيجة تخالف منطوق النظرية الاقتصادية، ويعزى سبب ذلك إلى تزايد عرض النقد بسبب تأثيرات السياسة المالية، إذ إن من أسباب التراجع في التضخم هو نجاح السياسة النقدية التي أتبعها البنك المركز العراقي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأَسعار من خلال التأثير على مناسيب السيولة النقدية والسيطرة على اتجاهاتها ولاسيَّما بعدما صارت الزيادة الحاصلة في السيولة المحلية تقابلها زيادة متزامنة في الناتج المحلي الإجمالي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (شدهان، 2016: 546).
- **إجمالي الودائع المصرفية:** بالاعتماد على قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والمساوية لـ (6.0557) وقيمة الاحتمالية (0.001) الَّتي هي أقل من المستوى (1%) فهذا يوضح أن هناك تأثير معنوي موجب للودائع المصرفية في التضخم في الأجل الطويل وعند مستوى (1%)، أي عند زيادة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الأَجل الطويل بـ (1.43%) بافتراض ثبات كل من الائتمان المصرفي وعرض النقد الواسع عند مستويات معينة.
- **ثابت الأُنموذج (المقطع):** بالاعتماد على قيمة اختبار (t) لثابت الأنموذج والمساوية لـ (4.4493) وقيمته الاحتمالية (0.003) التي هي أَقل من المستوى (1%) فهذا يشير إلى أن هناك تأثير معنوي لثابت المعادلة في التضخم عند مستوى معنوية (1%)، ويعني ذلك أنه في الأَجل الطويل إذا كانت قيم مؤشرات العمق المالي (الائتمان المصرفي، عرض النقد الواسع، والودائع المصرفية) مساوية للصفر فإنَّ معدل التضخم السنوي يمكن أن يصل إلى (83.97%)، بمعنى أنه سيكون هناك انخفاض في المستوى العام لأَسعار المستهلك بمقدار (16.03%).
- **معنوية الأُنموذج ككل:** بالاعتماد على قيمة اختبار (F) للأُنموذج والمساوية لـ (3.2030) وقيمته الاحتمالية (0.049) الَّتي هي أَقل من المستوى (5%)، فهذا يعني أنه بصورة عامة فإنَّ الأُنموذج القياسي المقدر يُعَدُّ معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (5%)، أي أن جميع متغيرات العمق المالي مجتمعةً تؤثر معنوياً في التضخم في الأَجل الطويل. فضلًا عن ذلك فإنَّ الأُنموذج يمتلك قدرة تفسيرية جيدة إذ إن أَكثر من (55%) من التغيرات في التضخم سببها متغيرات أو مؤشرات العمق المالي.

تقدير علاقة الأجل القصير: يعرض الجدول رقم (4) نتائج تقدير الأُنموذج القياسي ARDL(3,1,2,0)

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.1

الذي يبين أثر مؤشرات العمق المالي على التضخم للعراق في الأَجل القصير.

الجدول (4): نتائج تقدير علاقة الأجل القصير بين مؤشرات العمق المالي والتضخم للعراق خلال المدة (2001-2020)

ARDL Short Run Form
Dependent Variable: ΔCPI_t
Selected Model: ARDL(3,1,2,0)
Sample: 2001 2020

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔCPI_{t-1}	0.0425	0.1575	0.2696$^{n.s}$	0.795
ΔCPI_{t-2}	-0.4898	0.1314	-3.7270**	0.007
ΔPC_t	17.4229	3.0680	5.6789**	0.001
$\Delta M2_t$	-2.0790	0.5935	-3.5028*	0.010
$\Delta M2_{t-1}$	2.9470	1.0335	2.8514*	0.025
R-squared	0.8559	Mean dependent var.		-1.7078
Adjusted R-squar.	0.7694	S.D. dependent var.		21.6637
S.E. of regression	10.4027	Akaike info criterion		7.8149
Sum squared resid.	1082.168	Schwarz criterion		8.1580
F-Stat.	9.8982**	Hannan-Quinn criter.		7.8449
Sig. (F-Stat)	0.001	Durbin-Watson stat		2.3473

** significant at 1% level
* significant at 5% level
not significant n.s

مخرجات البرنامج Eviews-12 اعتمادًا على بيانات البحث.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن الأُنموذج القياسي المقدر الذي يبين أثر مؤشرات العمق المالي على التضخم في العراق في الأَجل القصير هو:

$$\widehat{\Delta CPI_t} = 0.0425\Delta CPI_{t-1} - 0.4898\Delta CPI_{t-2} + 17.4229\Delta PC_t - 2.0790\Delta M2_t + 2.9470\Delta M2_{t-1}$$

يتبيَّن من الجدول رقم (4) ومن المعادلة السابقة ما يأتي:

- **الائتمان المصرفي:** هناك تأثير معنوي موجب للائتمان المصرفي في التضخم في الأَجل القصير وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الأَجل القصير بـ (17.42%) بافتراض ثبات عرض النقد الواسع عند مستوى معين.
- **عرض النقد الواسع:** هناك تأثير معنوي سالب لعرض النقد الواسع في التضخم في الأَجل القصير وعند مستوى معنية (5%)، بمعنى عند زيادة نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) في سنة ما فإنَّ ذلك يؤدي إلى تراجع معدل التضخم في نفس السنة بـ (2.08%). بينما نجد أَنَّ هناك تأثير معنوي موجب لعرض النقد الواسع في السنة السابقة على التضخم في السنة الحالية وعند مستوى معنوية (5%)، فعند زيادة نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ

(1%) في سنة ما فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في السنة التالية بـ (2.95%) طبعاً بافتراض ثبات الائتمان المصرفي عند مستوى معين.

- **إجمالي الودائع المصرفية:** لا توجد علاقة قصيرة الأَجل تربط بين معدل التضخم وإجمالي الودائع المصرفية، وهذا يبرر عدم ظهور هذا المؤشر في العلاقة قصيرة الأَجل، ومن الناحية الرياضية فإنَّ عدد فجوات الإبطاء لهذا المؤشر هي الصفر في رتبة الأُنموذج لذلك يظهر في العلاقة.
- **معنوية الأُنموذج:** بصورة عامة يعتبر الأُنموذج القياسي المقدر معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن متغيري العمق المالي: الائتمان المصرفي وعرض النقد الواسع يؤثران معنوياً في الأَجل القصير في التضخم. كما إن الأُنموذج المقدر يتمتع بقدرة تفسيرية عالية تجاوزت (77%)، وهذا يعني أن ما نسبته (77%) تقريباً من التغيرات الحاصلة في التضخم في الأَجل القصير تعزى إلى هذين المؤشرين فضلًا عن معدلات التضخم في السنتين السابقتين.

الجدول (5): معامل أُنموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة طويلة الأَجل بين مؤشرات العمق المالي والتضخم في العراق للمدة (2001-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT_{t-1}	-1.5460	0.2373	-6.5153**	0.0003
** significant at 1% level				

مخرجات البرنامج Eviews-12 اعتمادًا على بيانات البحث.

تؤكد نتائج الجدول رقم (5) على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأَجل بين متغيرات الأُنموذج، أي أَنَّ هناك علاقة توازنية طويلة الأَجل بين مؤشرات العمق المالي (الائتمان المصرفي، عرض النقد الواسع، الودائع المصرفية) وبين التضخم، إذ يظهر معامل تصحيح الخطأ أو معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند (1%) وتقدر قيمته بـ (-1.546) وهو يشير إلى مقدار التغير في التضخم نتيجة انحراف كل من الائتمان المصرفي، عرض النقد الواسع، والودائع المصرفية في الأَجل القصير عن قيمها التوازنية في الأَجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منهما، بمعنى أن التضخم سوف يستغرق ثمانية أشهر تقريباً ليعود إلى قيمته التوازنية في الأَجل الطويل بعد آثار الصدمات في متغيرات العمق المالي؛ لأَنَّ $\frac{1}{1.546} = 0.65 \cong 8\ months$.

5. **الاختبارات التشخيصية للأُنموذج:** يظهر الجدول رقم (6) الاختبارات التشخيصية لأُنموذج التضخم القياسي المقدر ARDL(3,1,2,0) والمتضمنة اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التجانس التباين لأخطاء الأنموذج، فضلاً عن اختبار ثبات هيكلية الأنموذج المقدر.

الجدول (6): نتائج الاختبارات التشخيصية لأُنموذج التضخم ARDL(3,1,2,0) للعراق خلال المدة (2001-2020)

Test	Statistic	Value	Prob.
Normality Jarque-Bera (JB)	Jarque-Bera	$0.9831^{n.s}$	0.612
Autocorrelation Breusch-Godfrey (BG)	F-Statistic	$1.4847^{n.s}$	.0269
	Chi-Square	$3.3723^{n.s}$	0.066
Heteroskedasticity	F-statistic	$0.3419^{n.s}$	0.568

Test	Statistic	Value	Prob.
ARCH	Chi-Square	$0.3814^{n.s}$	0.537
Model's Stability Ramsey-Reset	t-Statistic	$1.7922^{n.s}$	0.123
	F-Statistic	$3.2119^{n.s}$	0.123
n.s not significant			

مخرجات البرنامج Eviews-12 اعتمادًا على بيانات البحث.

يتبيَّن من الجدول رقم (6) أن القيمة الائتمانية لاختبار (JB) بلغت (0.612) وهي أكبر من المستوى (5%)، مما يدل على أن الاختبار غير معنوي، ويؤدي هذا إلى قبول فرضية العدم وإن بواقي الأنموذج القياسي المقدر ARDL(3,1,2,0) تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يوضح الجدول أعلاه أن أخطاء الأنموذج ARDL(3,1,2,0) لا ترتبط مع بعضها استناداً لاختبار (BG) للارتباط الذاتي، إذ كانت القيم الاحتمالية للاختبارين أكبر من (5%). فضلاً عن تجانس تباين الأخطاء من خلال اختباري ARCH اللذين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من (5%). كما اتَّسم الأنموذج بالثبات الهيكلي في شكل الدالة اعتماداً على نتائج اختباري Ramsey-Reset اللذين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من (5%)، وهذا يبين ثبات ومتانة الأنموذج المقدر.

6. جودة الأُنموذج: تأسيسا على ما تقدم، فإن الأنموذج القياسي المقدر ARDL(3,1,2,0)الذي يمثل العلاقة بين متغيرات العمق المالي (الائتمان المصرفي، عرض النقد الواسع، الودائع المصرفية) والاستقرار الاقتصادي معبراً عنه بالتضخم في العراق للمدة (2001-2020) كانت معنوية في الأجلين الطويل والقصير عند مستوى (1%) اعتماداً على قيم اختبار (F) المعنوية، إذ بلغت القدرة التفسيرية (55%)، وإن الأنموذج لا يعاني من أي مشكلة من مشاكل القياس، فضلاً عن كونه ثابتاً خلال مُدَّة البحث، فهو يمثل هذه العلاقة أفضل تمثيل، إذ يمكن الاعتماد علية للتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدثها مؤشرات العمق المالي في التضخم مستقبلاً، كما يظهر ذلك الشكل البياني رقم (1) الذي يظهر فيه التقارب بين القيم الفعلية والقيم المُتنبأ بها لمعدلات التضخم من خلال أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموّزع المقدر ARDL(3,1,2,0).

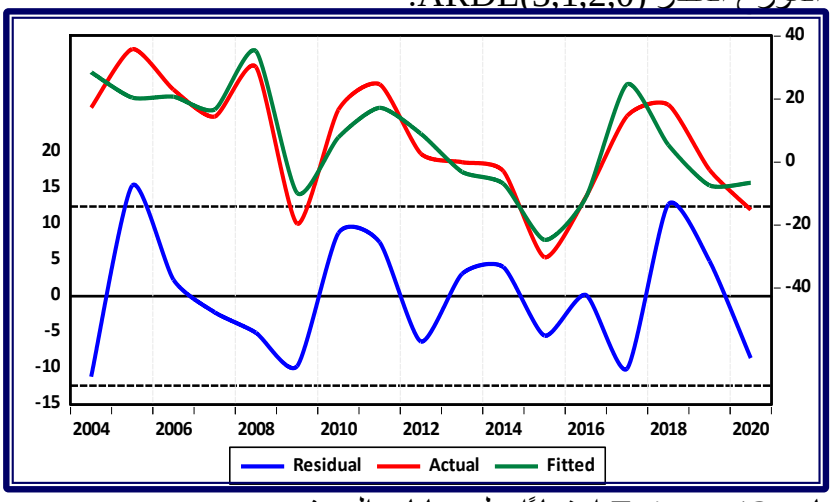

مخرجات البرنامج Eviews-12 اعتمادًا على بيانات البحث

الشكل (1): معدلات التضخم في العراق للمدة (2001-2020) الفعلية والمُتنبأ بها من خلال الأُنموذج القياسي المقدر ARDL(3,1,2,0)

7. **اختبار جرانجر للسببية:** يتم إجراء اختبار جرانجر للسببية لمعرفة مدى تسبب كل مؤشر من مؤشرات العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي معبراً عنه بالتضخم أو بالعكس في الأَجل الطويل. يعرض الجدول رقم (7) نتائج اختبار السببية طويلة الأَجل لجرانجر بين مؤشرات العمق المالي (الائتمان المصرفي، عرض النقد الواسع، الودائع المصرفية) والتضخم في العراق للمدة (2001-2020).

الجدول (7): نتائج اختبار Granger متعدد المتغيرات للسببية طويلة الأَجل بين مؤشرات العمق المالي والتضخم في العراق للمدة (2001-2020)

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 2001 2020			
Null Hypothesis:	**F-Statistic**	**Prob.**	**Direction of Causality**
PC_t does not Granger Cause CPI_t	5.8097*	0.028	$PC_t \Longrightarrow CPI_t$
CPI_t does not Granger Cause PC_t	$0.3920^{n.s}$	0.540	Not exist
$M2_t$ does not Granger Cause CPI_t	5.0360*	0.039	$M2_t \Longrightarrow CPI_t$
CPI_t does not Granger Cause $M2_t$	$0.0533^{n.s}$	0.820	Not exist
TBD_t does not Granger Cause CPI_t	$3.3450^{n.s}$	0.086	Not exist
CPI_t does not Granger Cause TBD_t	$1.1928^{n.s}$	0.291	Not exist
* significant at 5% level n.s not significant			

مخرجات البرنامج Eviews-12 اعتمادًا على بيانات البحث.

ويتبيَّن من الجدول ما يأتي:

- بلغت قيمة الإحصاء (F) لاتجاه العلاقة بين (PC_t) و(CPI_t) (5.8097) ولأن القيمة الاحتمالية لها والبالغة (0.028) هي أقل من المستوى (5%)، فهذا يشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأَجل وباتجاه واحد بين (PC_t) و(CPI_t)، وهذا يعني أن نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي تسبب الاستقرار الاقتصادي ممثلاً بالتضخم في العراق في الأَجل الطويل وعند مستوى دلالة (5%).
- بلغت قيمة الإحصاء (F) لاتجاه العلاقة بين $(M2_t)$ و(CPI_t) (5.036) ولأن القيمة الاحتمالية لها والبالغة (0.039) هي أقل من المستوى (5%) فهذا يشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأَجل وباتجاه واحد بين $(M2_t)$ و(CPI_t)، وهذا يعني أن نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي تسبب الاستقرار الاقتصادي ممثلاً بالتضخم في العراق في الأَجل الطويل وعند مستوى دلالة (5%).
- اعتماداً على القيم الاحتمالية للإحصاء (F) الَّتي كانت أكبر من مستوى المعنوية (5%) فهذا يشير إلى أن جميع العلاقات السببية الأُخرى بين مؤشرات العمق المالي والتضخم في الأَجل الطويل في العراق كانت غير معنوية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: أظهرت نتائج البحث وجود علاقة توازنية بين العمق المالي والاستقرار الاقتصادي الَّتي تطابقت في تأثيراتها واتجاهاتها ما بين الأَجلين القصير والطويل، وكما يأتي:

1. يُعد الائتمان المصرفي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أَبرز مؤشرات العمق المالي تأثيراً في التضخم، إذ إن زيادة نسبة الائتمان المصرفي بـ (1%) من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ (14.54%) في الأَجل الطويل وزيادته في الأَجل القصير بـ (17.42%).
2. يحتل مؤشر عرض النقد الواسع بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي المرتبة الثانية من حيث تأثيره في التضخم، إذ إن زيادة عرض النقد الواسع بـ (1%) من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تراجع معدل التضخم بـ (4.91%) في الأَجل الطويل وتراجعه في الأَجل القصير بـ (2.08%).
3. يأتي مؤشر إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية بالمرتبة الثالثة من حيث تأثيره في التضخم، إذ إن زيادة إجمالي الودائع المصرفية بنسبة (1%) من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار (1.43%) في الأَجل الطويل. بينما لم يظهر تأثير هذا المؤشر على التضخم في الأَجل القصير.

ثانياً. التوصيات:

1. على البنك المركزي أن يرسم سياسة المصارف التجارية من حيث منح القروض الائتمانية أو تحديد حجم الودائع بما يتلاءم مع معدلات التضخم التي لا تضر بالنشاط أو الأَداء الاقتصادي وأن يركز على الأَداة الفعالة فيما يخص عرض النقود أي زيادة عرض النقد بما يتناسب مع معدلات التضخم.
2. على البنك المركزي تخفيض سعر إعادة الخصم المفروض على المصارف مما يشجع هذا في تسهيل عملية القروض ويزيد منها.
3. على المصارف التجارية تسهيل العمليات المصرفية والإدارية الخاصة بعملية الإيداع.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أَحميد، محمد الصيد، (2019)، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1995-2017)، جامعة الزيتونة، ترهونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة كليات التربية، العدد 14، ص (3).
2. الأمين، عبد الوهاب، (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ص (209.
3. الزيدانين، جميل سليم، (1999)، أَساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، الطبعة الأُولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأُردن، ص (130).
4. السمهوري، محمد سعيد، (2012) اقتصاديات النقود، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأُردن، ص (30).
5. بوغمار، هيثم حسن مبارك، (2016) دراسة مقارنة بين التشريع الوضعي والشريعة الإسلامية، هيئه التشريع والإفتاء القانوني العمليات المصرفية، العدد الخامس القانونية، ص (66-67).
6. سمحان، حسن محمد، (1997) نظرة في واقع المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 5، العدد 2، ص (55).
7. شانشان، مونيه وسناني، أمينه وتواني، نصيرة (2019) التضخم والانكماش وأثارهما الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، ص (15-17).
8. صبرة، دينا محمد عوض سليم، (2015)، أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال المُدَّة (1996-2013)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزه فلسطين، ص (49).

9. طرشي، محمد وترقو، محمد وبوفليح، نبيل (2019)، أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995 -2015)، ص (114).
10. طرشي، محمد ونبيل، بوفليح، (2017)، دراسة مؤشرات العمق المالي في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 24، العدد 3، ص42.
11. عبد الحميد، عبد المطلب، 2009، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص (143).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Basu, Kaushik, understanding inflation and controlling, ministry of finance of india, 2011.b (5)
2. Caballero, Ricardo J and Krishnamurthy, Arvind, Fiscal policy and financial Depth, 2004.
3. Cardoso, Eliana, inflation and poverty, Cambridge university, 1992, B10
4. Hodan, Sawsan Kareem, (2020) the Relationship between indicators of financial depth and the effectiveness of monetary policy in Iraq for the perlod (2004-2018) b (3).
5. Oner, Ceyda, what is Inflation, 2010. (6)

الملحق

بيانات ومتغيرات البحث

Year	معدل التضخم (%)	الائتمان المصرفي (% من GDP)	عرض النقود الواسع (% من GDP)	الودائع المصرفية (% من GDP)
2001	-19.1467	0.2172	2.4854	0.3368
2002	8.1617	0.3048	3.6749	0.4656
2003	13.8586	0.7093	10.4722	0.0121
2004	17.3122	0.7875	11.2900	4.0791
2005	35.8579	1.5121	14.1573	3.3826
2006	23.0447	2.6732	19.2428	5.6731
2007	14.4424	3.1892	24.1531	12.2069
2008	30.1754	3.8429	28.9007	22.0347
2009	-19.5212	4.2427	36.3707	20.4254
2010	16.5867	7.0943	45.4371	22.8947
2011	24.6894	9.1122	50.4746	22.6626
2012	2.6698	12.7769	46.3357	21.0120
2013	-0.0116	9.9054	50.0179	24.1012
2014	-2.8432	10.3508	51.6535	18.0426
2015	-30.1997	10.3410	44.8973	13.0856
2016	-11.1042	9.4975	42.0911	11.2405
2017	14.6504	10.3197	43.5307	10.4582
2018	18.2040	10.9664	45.3092	10.8824
2019	-2.4757	10.9051	46.3706	11.8429
2020	-15.1740	12.5225	63.7417	9.9771

مصادر البيانات:

1. قاعدة بيانات صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
2. البنك الدولي https://data.albankaldawli.org